

فكيف حصلوا هذه المعرفة ، إن لم يكن قد خاطبهم الشرع بمثل ما
خاطبنا ، أو خاطب أهل الكتاب من اليهود والنصارى ، لا بد أن
عقولهم استدلت على ذلك بالفطرة العقلية ، التي ركبها الله في
كل عاقل .

(٢) وأما الثاني : لو كان جهة معرفة هذه الأحكام هو الشرع ، للزم تدافع ما نحصله
منها شرعاً ، لما حصلناه قبل عقلاً . . . والثابت أنه لم يحدث . .
فثبت من ذلك أن التحسين والتقبيح عقليان ، قبل مجئ الشرع
وبعد مجيئه ، غير أن الشرع يزيد في تقرير هذه الأحكام ، حسب
أصول التكليف وقواعده . . بما يوافق مراد الشارع من خلقه . .
ولذلك هناك فرق بين المعرفة العقلية ، والأحكام الشرعية . . لأن
الجزء تابع للأخيرة دون الأولى ، فقد تقرر سلفاً أن الله لا يعذب
أحداً من خلقه ، حتى يعذره بإرسال الرسل والهدايات : ﴿ وما
كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ . . لأن لا يكون للناس على الله حجة
بعد الرسل .

ولا يمكن أن يكون النهى غير مؤثر في القبح ؛ لكون الناهي قديماً ، والمنهى محدثاً .
لفساده من جهتين :-

١- الأولى : فلان النهى إذا كان مقتضياً للقبح ، فإنما يقتضيه لما يرجع إليه من غير
حاجة إلى اعتبار الناهي ، التي لا تؤثر في القبح .

٢- الثاني : كان يلزم إذا نهى الواحد منا غلامه ، وفعل الغلام مانهياً عنه ألا يكون
قبيحاً ، والمعلوم خلافه ؛ لان الناهي ليس قديماً^(١) .

وينتهى الإمام يحيى ، من مجموع المطالبات ، إلى أن النهى لا يكون مستنداً
للقبح ، وأن الخطاب لا يكون مستنداً للأحكام العقلية ، وعجزهم في إقامة دليل على
مذهبهم .

(١) للصدر السابق ١ ص ٤٥ ، ٤٦ .